

العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال والاتصال

دكتور/ سيف الاسلام على مطر (*)

تمهيد :

يبدو كل من البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية لأول وهلة كمفاهيم واضحة وبسيطة والعلاقة والتفاعل بينهما تظهر أيضا على أنها واضحة حتى اذا بدأ الفرد فى التفكير وجد أن احدهما فى واد والآخر فى واد آخر مما يولد العديد من المشكلات التى تناولتها بعض الدراسات السابقة والتى تناولها تلك الدراسة فهناك فجوة بين البحث وصنع السياسة فى مجال التربية وفى مجال العلوم الاجتماعية بوجه عام .

ويشكو الباحثون من أن بحوثهم لا تستخدم فى صنع السياسة التعليمية ولا يستفاد منها وتترك حبيسة الادراج أو توضع على الأرفف ليتجمع الغبار عليها ولا يستفيد منها الا الباحثون أنفسهم أو باحث آخر يجرى بحثا له علاقة بتلك البحوث الموجودة . أما صانعو السياسة فيشكون من أى البحوث التى تمارس غير وثيقة الصلة باهتمامات وقضايا السياسة من وجهة نظرهم أو أنها بحوث نظرية تتصدى لمشكلات غير ذات صلة بما يواجهونه من مشكلات . ويعنى ذلك أن كلا الفريقين يوافق على أن البحث لا يستخدم وكلاهما يوجه اللوم الى الآخر ومن هنا فهناك فجوة بين البحث التربوى وعملية صنع السياسة .

ويبدو أن لهذه الفجوة أسباب تتصل بالباحثين وصانعى السياسة وطبيعة عملهم ودورهم وانتمائهم وتتصل أيضا بطبيعة عملية البحث التربوى وصنع السياسة . وتشكل هذه الأسباب ومحاولة التعرف عليها أحد محاور مشكلة تلك الدراسة وطالما أن هناك فجوة وأن لتلك الفجوة أسباب فمن المنطقى أن تكون هناك بعض العوامل التى يمكن أن تزال بها تلك الفجوة أو تقوى بها

(*) كلية التربية جامعة الاسكندرية .

العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة وتلك العوامل تشكل المحور الثانى لمشكلة تلك الدراسة .

تحديد المشكلة :

بناء على ما تقدم فان مشكلة تلك الدراسة يمكن تناولها فى التساؤلات الآتية :

١ - ما أسباب الانفصال بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية

٢ - كيف تؤثر طبيعة عمل الباحثين وصانعى السياسة وانتماءاتهم على التفاعل بين البحث التربوى وصنع السياسة .

٣ - ما العوامل التى تقوى العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية .

أهمية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من أن السياسة التعليمية انما تصنع لتقود التعليم وتوجهه وتكون المرجع التى تبنى على أساسه الخطط والبرامج ، ومع الاتجاه الحديث فى صنع سياسات تعليمية طويلة المدى تبدو الحاجة الى أن تصنع هذه السياسة على أسس علمية ومن هنا فلا بد أن تعتمد على البحث والمنهجية العلمية وأن تزال أية أسباب قد تعيق استخدام البحوث ونتائجها فى عملية صنع السياسة . وانطلاقاً من أى اصلاح وتطوير للتعليم لابد أن يستند الى أسس علمية مما يحتم استخدام البحوث المختلفة ، وحيث أن البحث التربوى هو انتاج الأسس العلمية والواقعية لصنع السياسة التعليمية ، تكمن أهمية هذه الدراسة حيث تتناول علاقة على درجة كبيرة من الأهمية وهى علاقة البحث التربوى بصنع السياسة التعليمية .

ولتنمية السياسة التعليمية لابد أن تكون هناك حاجة معترف بها وحس بأولوية معينة من قبل صانعى السياسة ولكى يتحقق ذلك ويتم على أسس سليمة لابد أن يتضمن ما توصلت اليه نتائج البحوث فى ميدان السياسة

المعنية ، ولتنمية البحث وأجرائه فى أى ميدان لابد من تدعيم وتمويل واحساس بأهمية البحث وأفراد يظطلعون به فى جو علمى ملائم ومن هنا فعلاقة الباحثين بصانعى السياسة تبدو مهمة . ومن ثم يجب أن يكون هناك تفاعل ايجابى بين البحث وصنع السياسة أما اذا كان البحث لا يهتم بمشكلات السياسة وصنع السياسة لا يعتمد على نتائج البحوث فهذا ليس بتفاعل ايجابى وتكون هناك مشكلة ، تلك المشكلة التى يتصدى البحث لمعرفة أسبابها ومحاولة ازالة تلك الأسباب .

وترجع أهمية تلك الدراسة كذلك الى أنها محاولة لتضييق الفجوة بين الباحثين وصانعى السياسة فى التربية بوجه خاص وميدان العلوم الاجتماعية بوجه عام لكونها تبرز بعض النقاط التى يمكن أن تسهم فى تقوية العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة أو تضييق الفجوة بينهما . وبالإضافة الى ذلك ، فحسب علم الباحث بما كتب بالعربية فان هذه الدراسة تعتبر احدى الدراسات القليلة فى هذا الميدان ان لم تكن الوحيدة .

أهدافها :

وتهدف هذه الدراسة الى :

- (أ) التعرف على بعض أسباب الانفصال بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية فيما يتعلق بتأثير دور كل من الباحثين وصانعى السياسة فى هذا الانفصال وفى العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة .
- (ب) تنمية بعض العوامل التى قد تسهم فى تضييق الفجوة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية وتقوى العلاقة بينهما .

مصطلحات الدراسة :

البحث التربوى :

يمكن تعريف البحث التربوى بأنه عملية فكرية منظمة من أجل تقصى الحقائق فى ميدان التربية والتعليم وتناول قضاياها ومشكلاته بمنهجية وعلمية بهدف اضافة معلومات جديدة واثراء المعرفة والوصول الى حلول للمشكلات

التعليمية أو نتائج صالحة للتعميم فى القضايا التعليمية . وهو عملية يقوم بها باحث أو مجموعة من الباحثين لتناول موضوع بحثى هو مشكلة البحث بطريقة علمية هى طريقة البحث للوصول الى نتائج معينة هى نتائج البحث .

السياسة التعليمية :

هى مجموعة المبادئ التى توجه مسار التربية والتعليم فى دولة ما وتشمل أهداف التعليم ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف وتشمل أيضا سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة .

صنع السياسة التعليمية :

هى تلك العملية التى يتم بمقتضاها صياغة بعض الخطوط العريضة المرشدة والمبادئ العامة التى توجه ميدان التربية والتعليم وبرامجه وخططه .

خطوات الدراسة :

تبدأ الدراسة بتحديد للمشكلة ثم بيان لأهمية الدراسة وأهدافها وتحديد المصطلحات المستخدمة وتعرض بعض الدراسات السابقة . ثم تناول عملية البحث وصنع السياسة التعليمية وتعرض بالتحليل لدور وطبيعة عمل كل من الباحثين وصانعى السياسة وكيف يؤثر ذلك فى الانفصال بين البحث وصنع السياسة ، ثم تتناول بالتحليل بعض العوامل التى تدعم العلاقة بين البحث وصنع السياسة فى التربية ثم تختتم بمضمون وبعض المقترحات التى ينبغى على الفريقين القيام بها .

الدراسات السابقة :

يوجد عدد من الدراسات السابقة التى تتناول العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية تلك الدراسات التى أكدت على وجود فجوة بين البحث وصنع السياسة وأن أحدهما فى واد والآخر فى واد آخر . ويجب التنويه بأن بعض هذه الدراسات قد تناولت العلاقة فى ميدان العلوم الاجتماعية بوجه عام وفى ميدان التربية أيضا ومن هذه الدراسات ما يلى :

★ دراسة (Carol Weiss) التى تناولت البحث فى العلوم الاجتماعية واتخاذ القرار والتى أكدت على وجود تلك الفجوة وخرجت من دراستها بالمضمون التالى :

« ان نقطة البداية هى الرأى القائل بأن البحث بوجه عام مهمل من قبل السياسة أو متجاهل من قبل المسئولين الحكوميين كأساس لصنع القرارات . والملاحظ فى داخل الأجهزة الحكومية وخارجها يجد بعض الأمثلة القليلة التى تؤثر فيها مضامين البحث ونتائجه فى صنع السياسة . . ومع هذا فان بعض الحكومات كالولايات المتحدة الأمريكية تنفق كميات هائلة من الأموال لتدعيم البحث فى العلوم الاجتماعية ويعنى هذا أن هناك نية صريحة ومعترف بها لاستخدام نتائج البحوث لتكوين أو صياغة فعل معين . أن التناقض بين التزام الحكومة تجاه البحث كما هو ظاهر من خلال الميزانية واللغة المنمقة التى تصحب ذلك وبين اهمال الحكومة للنتائج التى يتمخض عنها البحث الاجتماعى تقدم لنا تناقضا ظاهرا » (١) .

★ دراسة (Nathan Kaplan, et. al.) والتى تناول فيها العلاقة بين البحث وصنع السياسة وكيف يستنفد صانعو السياسة من البحوث عن طريق استبيان مقدم الى ٢٠٤ من صانعى السياسة على مستوى الادارة العليا فى الفرع التنفيذى فى الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة الامريكية والذى انصب على محاولة معرفة مدى استخدام البحث فى صنع السياسة وهل استخدم البحث أو لم يستخدم وكان مضمون تلك الدراسة أن هناك فجوة بين العلماء الاجتماعيين (الباحثين) وصانعى السياسة وأن (الباحثين فى واد وصانعى السياسة فى واد آخر ويرجع ذلك الى الاختلاف بينهم فى القيم واللغة المستخدمة ونظم المكافآت والحوافز وكذلك انتسابهم المهنى والاجتماعى (٢) .

1. C.H. WEISS. Social Science Research and Decision Making Columbia University Press, New York. 1980, p. 3.
2. Nathan Kaplan, et. al., The use of Social Science Knowledge in Policy Decisions at The National Level. University of Michigan, Ann Arbar. 1975, p. 27.

★ ولقد أشار (M. Kogan) الى بعض الدراسات التي نوقشت فى مؤتمر لدراسة العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية الى (أن التعميم الذى نخرج به فى كثير من الاحيان هو أن العلاقة بين المعرفة البحثية والسياسة التعليمية علاقة غير محددة وغير منتظمة) (٣) .

وإذا كان هؤلاء الذين قاموا بتلك الدراسات عن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة قد توصلوا الى أن هناك فجوة بين البحث وصنع السياسة وأن العلاقة بين البحث وصنع السياسة غير محددة وغير مؤكدة فإن الوضع فى الدول النامية يتفق مع نفس المضمون وقد يكون الوضع أسوأ ، مما تدل عليه الدراسات التالية .

★ ففى دراسة البنك الدولى والتي نشرت عام ١٩٨٠ م وناقشت البحث التربوى وحاجات البحث أشارت الى نفس المضمون لتؤكد المدى المحدود للبحث فى الدول النامية والى افتقار البحث التربوى الى العلاقة بالسياسة الى جانب الفشل فى اعتبار البحث التربوى جزءا من عملية صنع السياسة .

★ أما دراسة (M. Hultin) والتي تناول فيها الباحثين وصانعى السياسة فى التربية فقد بينت أن معظم البحوث فى الدول النامية تعتبر محصورة فى مداها وغير مرتبطة بالسياسة بسبب ضعف كفاية مقدرة المؤسسات الاجتماعية فى كثير من الدول وعلى هذا فالبحث يكون مقيدا من ناحية نقص الباحثين الأكفاء ومن ناحية أخرى عدم اعتباره جزءا من عملية صنع السياسة (٤) .

★ وفى دراسة محمد عبد العليم مرسى عن التعليم العالى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى أشار الى عدم استخدام نتائج البحوث فى صنع السياسة وأورد مثالا للدلالة على ذلك حيث ذكر أن :

3. M. Kogan. Report of Proceeding In Educational Research and Policy. by T. Husen and M. Kogan (Eds) Pergamon Press Oxford, England. 1984, p. 61.
4. The World Bank, Education Sector Policy Paper : The World Bank, Washington D.C., April, 1980.

« العلم الذى لا يستخدم لتقدم الحياة واثرائها والذى يظل حبيس الرسائل العلمية فوق رفوف المكتبات أو بين أدراج المكاتب ، علم أهله عاجزون ٠٠ ان مجتمعات لا تعرف كيف تستفيد مما لديها من امكانيات مادية وبشرية يصبح مستقبلا موضع شك فى عدد المتقدمين ، لقد منحت الجامعات المصرية عشرات من رسائل الدكتوراه والماجستير فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ومع هذا فالجهود المبذولة فى سبيل القضاء عليها تتعرض على الرغم من البحوث والكتابات ٠٠ ان ذلك بسبب الانفصام بين ما يجرى داخل الجامعة من تجارب وبحوث ودراسات وبين ما يجرى على أرض الواقع » (٥) .

ومما سبق يتضح أن هناك فجوة بين البحث وصنع السياسة وأن العلاقة بينهما ليست علاقة تفاعل ايجابي فى كثير من الأحيان ولكن ليس معنى هذا أن البحث لا يستخدم على الاطلاق ولكن له دور على الأقل من خلال التحليل الذى يعتبر أداة لتوليد الأفكار ووسيلة لازالة الغموض عن حقائق معينة وتنمية المعرفة وقد يساعد فى تفسير قضية معينة أو اعادة تفسيرها بالقاء الضوء على بعض جوانبها وجذب الانتباه اليها والمشكلات التى تتعلق بها والتى يمكن أن تكون خفية وغير ملاحظة .

وإذا كانت تلك الدراسة تنطلق مما انتهت اليه الدراسات السابقة من أن هناك فجوة بين البحث وصنع السياسة الا أنها تختلف عن تلك الدراسات لكونها تتناول أسباب هذه الفجوة بالرجوع الى نقطتين أساسيتين تتعلق الأولى بطبيعة عملية صنع السياسة وكذلك عملية البحث ، أما الثانية فتتعلق بطبيعة عمل كل من الباحثين وصانعى السياسة ثم التعرف على بعض العوامل التى تقوى العلاقة بين البحث التربوى وعملية صنع السياسة .

(٥) محمد عبد العليم مرسى . التعليم العالى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى دراسة تحليلية تربوية لاعمال الندوة الفكرية الاولى لرؤساء ومدبرى الجامعات الخليجية . مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض ، ١٤٠٥ هـ ص ٣٦ .

البحث العلمي ومقوماته :

البحث العلمي مفهوم واسع يختلف من مجال الى مجال فهو فى مجال العلوم الطبيعية يبدو مختلفا عنه فى العلوم الاجتماعية . واذا كان هناك اختلاف فى المفهوم بين الميادين المختلفة الا أن مفهوم البحث العلمى يشمل أى جزء من المعرفة التى نحصل عليها من خلال عملية مفاهيمية منظمة . ويتراوح المفهوم فى مجال العلوم الاجتماعية بين عملية ممارسة جمع الحقائق البسيطة الى تحليل السياسات فى الحكومة الى البحوث التى تجرى فى الجامعات وأقسامها الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتربوية . ان البحث العلمى بوجه عام كما تناوله محمد قلعجى هو (تلك السياحة الطويلة بين الأفكار المتعلقة بموضوع ما دون منها فى الكتب وما سكن فى أدمغة العلماء وما استقر فى أجهزة المختبرات والتعرف على ذلك كله وسبر أغواره والغوص على دقائقه حتى يطمئن الباحث بأنه لم يترك شيئا قد قيل فى موضوعه الا وقد اطلع عليه) (٦) .

ولقد تناولت صالحه سنقر تعريفا للبحث العلمى بعد أن ذكرت أنه يكاد يكون من المستحيل تعريف البحث العلمى تعريفا جامعا يقبله الجميع ، الا أنه، سعى منظم نحو الفهم مدفوع بحاجة أو صعوبة محسوسة وموجه نحو مشكلة معقدة يتجاوز الاهتمام بها لخير الشخص المباشر (٧) .

ويمكن القول أن البحث التربوى لا يختلف مفهومه عن ذلك المفهوم الذى يتعلق بالبحث العلمى ولكنه تطبيق للمنهج العلمى أو لمفهوم البحث العلمى فى مجال التربية أو الميادين المتصلة بها . والبحث العلمى نسبى بمعنى أن دائرته تتسع كلما اتسعت معارف الباحث وهو تراكمى بمعنى أن الباحث عليه أن يطلع على بحوث أخرى ودراسات ثم يبدأ من حيث انتهى الآخرون وهذا لا يمنع من الابتكار فقد يبدأ الباحث موضوعا معيناً من نقطة البداية ، فهدف

(٦) محمد رواس قلعجى . « البحث العلمى تاريخه ومنهجه فى الاسلام » ، مجلة الأمة ، الدوحة نو الحجة ، ١٤٠٢ هـ ، ٧٢ .

(٧) صالحه سنقر . معوقات البحث العلمى ، بحث مقدم الى ندوة عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية - جامعة الملك سعود ، الرياض ١٤ - ١٧/٥/١٤٠٤ هـ . ١٩٨٣ م ص ١٠ .

البحث دائما كان وما يزال توسيع نطاق المعرفة واثرائها وتنميتها وهو نشاط فكري متخصص فى مجال معرفى لأن الذين يفكرون هم الذين يبتكرون ويغيرون ومن ثم يتقدمون .

والبحث العلمى نشاط تقوم به فئة متميزة من الافراد فيما يتعلق بمؤهلاتها وخبرتها وقدراتها وصفاتها الشخصية ، وهؤلاء الافراد يجب أن يتميزوا بالعلم والذكاء ودقة الملاحظة والصبر والامانة العلمية والموضوعية وترضى الدقة وحب الاستطلاع الى جانب الاعتقاد فى أهمية البحث العلمى لاثراء المعرفة وحل المشكلات التى تواجه المجتمع بطريقة علمية منظمة .

والبحث التربوى كبحث علمى فى ميدان التربية يهدف الى انماء المعرفة التربوية وكذلك الكشف عن أهم المشكلات التى تتطلب الدراسة والعمل على حلها بطريقة علمية الى جانب تناول قضايا التطوير المتعلقة بالتربية مما يسهم فى تحسين نوعية التعليم وأهدافه وهيكله . ويحتاج الباحث التربوى فى تناوله لموضوع معين الى مشكلة تحتاج الى حل أو قضية تحتاج الى مزيد من الدراسة أو فكرة تحتاج الى مزيد من التوضيح والقاء الضوء عليها أو نظرية تحتاج الى تطبيق أو افتراض ينبغى التأكد من صحته ، وعلى الباحث أن يتبنى المنهج العلمى فى التفكير وأن يسير حسب خطواته التى يكاد يكون الاتفاق عليها شاملا وهى الشعور بالمشكلة وتحديدها وجمع المعلومات المتصلة بالمشكلة وفرض الفروض المحتملة واختيار انسبها ، حين يكون ذلك مطلوبا ، واختبار صحة الفروض وتفسير البيانات والمعلومات للوصول الى حل للمشكلة واستخدام النتائج أو التعميمات فى مواقف جديدة .

واسهامات البحث التربوى متعددة فقد يسهم فى وضع قضايا اجتماعيا أو تعليمية فى قائمة الموضوعات المطروحة للحوار وقد يستحث صانعى السياسة على اتخاذ اجراء معين وقد يساهم فى تحقيق الاجماع حول قضية معينة وقد يؤدى الى حسم الخلاف بين فريقين ويوضح القضايا والمشكلات ويضيف الوعى الى المناقشات وذلك بما يقدمه من نتائج البحوث وبما يخرج به من معرفة جديدة تتصل بالقضايا والمشكلات المطروحة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويمكن للبحث التربوى ، كذلك أن يقوم أثر السياسات قبل أن تنفذ ويفحص قابليتها للتنفيذ ويدرس جدواها . والبحث العلمى التربوى

باستخدامه للنماذج المختلفة ودراسته للواقع ومشكلاته يمكن من عمل بعض الإسقاطات المستقبلية فيما يتعلق بالتطوير المرغوب ومن هنا تأتي أهميته فى توقع المستقبل والمساهمة فى رسم صورته .

ولكى يؤتى البحث التربوى ثماره لابد من مراعاة بعض الشروط منها :

١ - درجة الوضوح لرسالة البحث ، فتكون الطريقة التى يكتسب بها البحث سهلة والمفاهيم والمصطلحات المستخدمة واضحة ومفهومة واللغة المستخدمة مفهومه دون أن يؤثر ذلك على العلمية التى يجب أن تكتب بها البحوث .

٢ - وجود قنوات بواسطتها تنتشر المعلومات .

٣ - وجود أفراد لديهم مهارات فى الاتصال وجمع المعلومات من مصادرها .

٤ - استعداد المستقبلين لاستقبال رسالة البحث .

٥ - درجة المساعدة والدعم المادى والبشرى الذى يقدم للبحث العلمى والتى تزيد كلما كان هناك اعتقاد بأهمية البحث التربوى فى تحسين عملية التعليم .

٦ - حرية البحث أو ما يمكن أن يطلق عليه الحرية الاكاديمية .
وهناك بعض الاركان لا يمكن بدونها أن يتحقق نشاط البحث العلمى ، فممارسة البحث تتطلب كوادر متخصصة ومؤهلة ويتعلق هذا بنوعية الموارد البشرية الموجودة حتى يمكن أن تمارس تلك الأركان التى منها الملاحظة والتحليل والاستنتاج والقدرة على التركيب والتقويم ومن هنا فان نشاط البحث العلمى يستلزم :

١ - توفير الكوادر المتخصصة والقادرة على ممارسة البحث العلمى .

٢ - تهيئة البيئة المناسبة للاضطلاع بمهام البحث العلمى .

٣ - توفير أطر مرنة للعلاقات بين مؤسسة البحث العلمى والمؤسسات المماثلة بهدف الاتصال المعرفى وتبادل المعلومات والبحوث وقد تشمل هذه الأطر ما يلى :

- (أ) النشر عن طريق المجلات والدوريات والكتب المتخصصة .
- (ب) المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية .
- (ح) تبادل الخبرات والزيارات بين الباحثين .
- (د) اجراء البحوث والدراسات المشتركة .

ويعتبر النشاط الفكرى المتخصص فى مجال معرفة معين من المقومات الأساسية لنشاطات البحث العلمى . ولا شك ان ممارسة هذا النشاط فى هذا العصر الذى يتميز بالتخصص الدقيق والمتراكم المعرفى تستلزم :

١ - التخصص الدقيق فى معالجة الموضوعات والذى يتطلب القدرة على التعمق فى الملاحظة والتحليل والاستنتاج .

٢ - الممارسة على أساس التخصص العام لأن فهم البعد العام للظواهر يعتبر أساسيا لتناول الموضوعات والظواهر الفرعية المتخصصة .

٣ - الممارسة على أساس أن المعرفة كلية وأن العلوم المختلفة تلتقى فى هدفها النهائى وهو العلم ووضع المعرفة فى خدمة الانسان وقضاياه المختلفة وحل مشكلاته .

وتمثل نتائج نشاطات البحث العلمى المخرجات الناتجة من ممارسة البحث والقيام بالمهام البحثية المختلفة فى أى مؤسسة ، ولا شك أن تلك النتائج هى حصيللة العوامل البيئية المختلفة التى تؤثر على البحث العلمى وخلق المناخ الملائم الذى يساعد على أن تكون النشاطات على درجة عالية من الكفاءة والفعالية ، ويقدر نوعية النتائج وكما يكون الحكم على كفاءة أى مؤسسة بحثية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات ولقد تناول شيت نعمان بعض السمات لنتائج نشاطات البحث العلمى حيث يقول :

« ان هناك ثلاثة محاور رئيسية تمثل السمات العامة لنتائج البحث العلمى :

١ - نتائج البحث العلمى هى معلومات غير مبتورة ولانهائية لأنها قد تكون مدخلات لأنشطة جديدة ، ذلك أن البحث العلمى نشاط متواصل وعمل دائم التجدد والتكامل .

٢ - حرية العمل فى حقل التخصص أو نطاق المهمة شرط جوهري فالبحث العلمى لا ترتبط نتائجه بخط ثابت متقن بل أنه يسعى دوما للكشف عن كل جديد فى مجال تخصصه .

٣ - نتائج البحث العلمى غير مباشرة وبالتالي فان اثاره قد تكون غير ملموسة باستمرار وذلك لصعوبة قياسها بالمعايير العادية والنظرة الآنية القرية المدى (٨) .

وهذه السمات تفرض أمورا تتعلق بالتنظيم الادارى والعلاقات التنظيمية حيث أن بعض المفاهيم الادارية لا تطبق فى مؤسسات البحث العلمى كما تطبق فى أى ادارة أخرى لأنها تتعامل مع فئة متميزة ومن هنا فان الرقابة الذاتية واللامركزية والتوقيم الذاتى مفاهيم تسود فى مؤسسات البحث المختلفة . ويتطلب الأمر كذلك وضع الحوافز الملائمة لمواصلة البحوث والمثابرة فى اعدادها حيث أن النتائج التى يتوصل اليها تعتبر بداية لبحث جديد أو للمراصلة فى نفس المضمار وهذا كله يرتبط بالمناخ التنظيمى الملائم للبحث العلمى .

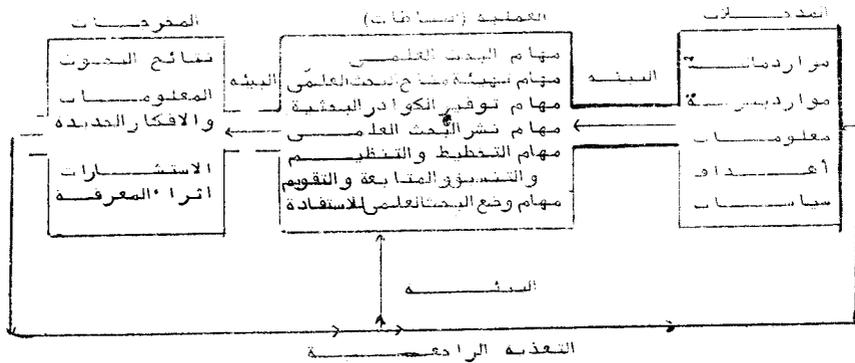
ويمكن وضع البحث التربوى ومؤسساته فى صورة نموذج تنظيمى باستخدام مدخل تحليل النظم كبداية لتحديد وتوضيح هذه الوظيفة الهامة وكمحاوله لفهم طبيعة البيئة التنظيمية وخصائص المناخ التنظيمى للبحث ، وينطلق ذلك من كون النظام البحثى نظاما مفتوحا أو ينبغي أن يكون كذلك .

(٨) شيت نعمان . العمل العلمى ومؤسساته فى الدول المتدئة . وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٧٨ م . ص ١١٢ - ١١٣ .

ومدخل تحليل النظم ينظر الى مؤسسة البحث العلمى بمفهوم المدخلات والمخرجات مما يسهل عملية التناول والتخطيط ويساعد أيضا على التقييم ، فهو يمدنا بالفهم المبني على المعلومات والذى يساعد على التخطيط لآى نظام ووضع أهدافه وصنع سياساته والتوزيع المناسب للمهام والموارد المالية للحصول على المخرجات المطلوبة وهذا النظام يتكون من مجموعة عناصر معقدة ومتفاعلة • ويمكن بيان تلك العناصر كما تناولها (Thompson) فى الآتى :

- (أ) البيئة المحيطة
- (ب) المدخلات
- (ج) المخرجات
- (د) عملية التحويل (النشاطات) تحويل المدخلات الى مخرجات
- (هـ) التغذية الراجعة (٩)

وفى حالة مؤسسة البحث العلمى يمكن أن يمثل هذا النموذج فى الآتى:



وفهم البحث العلمى من خلال مدخل تحليل النظم والعناصر المختلفة المتضمنة ، يتضمن وصفا لبعض الأنشطة الموجودة والتعرف على بيئة النظام

3. J. Thompson. Policy Making in American Public Education : A Framework for Analysis, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1976, p. 31.

ومحدداته وكذلك أهداف النظام البعيدة المدى والقريبة وكما فى الشكل السابق الذى يبين تلك العناصر وعلاقتها ، هناك البيئة التى تعتبر المسؤولة عن توفير الموارد المادية والبشرية المختلفة والتى تعتبر أهم مقومات البحث العلمى . والبيئة هى التى تهيبء الجو العام للبحث وتضع له عوامل التشجيع أو عوامل الاعاقه ، وهى التى تطبق فيها النتائج ، وهى الوسط الذى يتم فيه الاتصال بين الباحثين وصانعى السياسة مما قد يؤثر على كفاءة البحث العلمى . ومن هنا تبدو أهمية وجود شبكة من العلاقات داخل وخارج جهاز البحث العلمى حيث أن هذه الشبكة أساسية للاتصال بصانعى السياسة الذين يقع على عاتقهم استخدام نتائج البحوث الى جانب أن التمويل يتوقف عليهم . وللبيئة جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وكل هذه العوامل لها تأثيراتها على البحث العلمى بوجه عام .

أما بالنسبة للنغذية الراجعة فيتمثل هذا فيما يحصل عليه العاملون من نتائج فى أثناء اجراء البحوث وما يمرون به من ممارسات قد تعدل ما يقومون به أو قد تكون عامل تعزيز يدفعهم الى الابداع ، ويتمثل أيضا فى تحسين نوعية وكفاءة جهاز البحث العلمى نتيجة للخبرة التى يمرون بها ، الى جانب النتائج النهائية التى تعتبر نوعا من المدخلات تؤثر فى ممارسة لاحقة ، فالعلم تراكمى وقد تكون المخرجات متمثلة فى حل مشكلة معينة او اضافة أفكار جديدة واثراء المعرفة بوجه عام .

صنع السياسة التعليمية :

ان التساؤل الخاص بصنع السياسة التعليمية يتطلب اعتبارا خاصا وذلك لأن السياسات التعليمية تستحون على اهتمامات المجتمعات جميعا ناميها ومتقدمها وتستحون أيضا على اهتمامات الأفراد (فأفراد المجتمع أما أن يكونوا أهدافا لتلك السياسات أو مستهلكين لها وبعضهم قد ينفذ تلك السياسات أما القدر اليسير منهم فهم الذين يصنعون تلك السياسات التعليمية) (١٠) .

(١٠) سيف الاسلام على مطر . نحو اطار لتحليل السياسة التعليمية ، مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . العدد الثامن ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ . ٣٥٣ .

ويوجد كثير من التداخل فيما يتعلق بمفهوم السياسة بوجه عام ومفهوم السياسة التعليمية بوجه خاص . وبعض هذا التداخل نابع فى الأصل من كثرة التعريفات التى ترد فى الدراسات التى تتعلق بالسياسة فى الميادين المختلفة الى جانب تعدد وجهات النظر حول المفاهيم المتعلقة بتلك الميادين ، ويزداد الأمر صعوبة عندما يتناول ميدان التربية والتعليم فى ارتباطه وتشابكه مع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأى مجتمع . وميدان التعليم طبيعته الخاصة لأن التعليم يمكن أن ينظر اليه أو يعتبر على أنه قضية اجتماعية لها عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى عملية صنع السياسة .

ان للتعليم طبيعته السياسية ، بدايته مع الأفراد ونهايته معهم كذلك ، ومشكلاته معقدة تعقد ميدان السياسة ومن هنا كان صنع السياسة فى ميدان التعليم عملية معقدة لأن قضاياها عامة وهامة وجسدية ويمكن اعتبارها غامضة وغير محددة . وعملية حسم المشكلات والقضايا التعليمية تعتبر عملية صعبة بالرجوع الى طبيعة الميدان والى مشكلاته والى الجانب الانسانى فى تلك المشكلات .

وكل قائد على اختلاف المستويات مسئول عن صياغة بعض الخطوط المرشدة التى يجب أن تتبع كأساس لتوجيه الادارة للمنظمة التى يقودها ، وهو فى صياغته هذه لا يمكن أن يكون بمعزل عن العوامل المحيطة به والمتغيرات التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار ، ويشير (Miller) الى أن (العقلانية السياسية فى اتخاذ القرارات التعليمية تؤكد على أن ادارة التعليم لا يمكن أن تتقدم بمعزل عن الادارة فى قطاع من القطاعات الحكومية ، ان القرارات السياسية التى تتعلق بالتعليم تصنع على مستوى صنع السياسة فى المنظمة وبمجرد ان تصنع تلتقى الى التركيب الادارى للمنظام التعليمى (١١) .

-
11. D. Miller. Policy Formation and Policy Implementation Relationship in Educational System. In R. Kraft (Ed.) Strategies of Educational Planning. Florida State University, Tallahassee, Florida, 1969, p. 34.

أن تعدد المتغيرات والعوامل المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية والتدخل السياسى فى أحيان كثيرة يجعل العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة علاقة معقدة ، ويجعل من بحثها عملية صعبة ، ويجعل من الصعب أيضا أن تبنى السياسة التعليمية على أساس البحث العلمى فقط . ويتناول (Musaazi) ذلك فيذكر (أن السياسات التعليمية وكذلك الأهداف تصنع نتيجة لاختيار سياسى وتعكس القيم والرغبات والبرامج والايديولوجية الخاصة بلحكومة أنه ، عند هذا المستوى تتخذ القرارات التى تبدأ التغيير أو تغير تعليما معينا . فالتربية تعمل من خلال السياسات التى تصنع بواسطة القيادة) (١٣) .

وصنع السياسة التعليمية ، والتى تعتبر مجموعة من المبادئ والقرارات التى توجه مسار التعليم فى دولة ما يأخذ مكانه فى كل مرحلة بدءا من تحديد الأهداف الى تنفيذها ويأخذ مكانة فى مستويات متعددة . ويجب الاشارة الى أن الأسلوب الذى يتبع فى صنع السياسة التعليمية يختلف باختلاف النظم والبيئات السياسية ومن غير الممكن أن يهمل الجانب السياسى فى الأمور التعليمية .

وبغض النظر عن المستويات المختلفة لصنع السياسة والمفاهيم والاراء المتعددة حول تلك العملية ، الا أن ما هو مؤكد كما ذكر (Brooksbank and Ackstine) (هو أن صنع السياسة التعليمية يأتى نادرا من أناس يجلسون حول مائدة مستديرة يفكرون ويقررون أن تكون لديهم سياسة . سواء كان هؤلاء الأفراد أعضاء فى لجنة أو موظفين عامين مسئولين فى فريق ادارى . ان أصل وتكوين السياسة الحقيقى غالبا ما يكون مختلفا) (١٣) .

ان صنع السياسة يفهم على أنه عملية متحركة فضلا عن كونه مجموعة

12. J.C. Musaazi. The Theory and Practice of Educational Administration. London, Macmillan Publishers. 1982, p. 60, p. 141.
13. K. Brooksbank and A. Ackstine (eds). Educational Administration. Councils and Education Press, Essex, England 1984. pp. 168-169.

من الأحداث غير المترابطة ، وقد يكون للنظرة العقلانية لصنع السياسة علاقة بالقول الذى مؤداه أن البحث يجب أن يكون متضمنا فى كل خطوة من خطوات صنع السياسة وقد أشارت (C. Weiss) الى نقطة هامة وهى أن ممارسة السياسة وأفعالها (لا تقرر بالطريقة التى يتصورها البعض من أن الأفراد أصحاب السلطة يجلسون ويفكرون ويتأملون فى البدائل المختلفة ويزينون تلك البدائل ويقارنونها مع بعضها البعض ويأخذون فى الاعتبار الحقائق ذات العلاقة ثم يختارون أحد هذه البدائل ، فى الحقيقة فان السياسة تقرر بطريقة أكثر انتشارا) (١٤) .

ان هناك كثيرا من العوامل التى أمكن أن تتحكم فى عملية صنع السياسة التعليمية ، عوامل سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية الى جانب العوامل الشخصية المرتبطة بخلفية صانع السياسة وخبرته ومن هنا فان العملية لا تتم بالطريقة العقلانية التى أشير إليها . ومن هنا أيضا فان دخول البحث القربوى ونتائج البحوث فى مضمار صنع السياسة التعليمية وان كان منطقيا الا أن هناك بعض الصعوبات التى تكتنفه . وميدان صنع السياسة التعليمية لا يقتصر على فئة معينة فى بعض المجتمعات ، واذا كان ذلك قد نتج من ممارسات فرد أو مجموعة أفراد فى بعض الدول فان هناك تعددا فى دول أخرى .

وينصب هدف السياسات التعليمية على تنمية الانسان وتربيته وعلى التنمية الاجتماعية بوجه عام وهى أمور تنسم بالأهمية لأن العنصر البشرى هو الاساس لأى تنمية فى أى مجال ، وعلى هذا فان أحد المتطلبات الأساسية لأى سياسة تعليمية هو كونها مدعمة ومستندة الى معرفة حقيقية بالانسان وهذا المتطلب ليس سهلا ومن هنا جاءت أهمية صنع السياسة التعليمية بذكاء وحرص ودقة ومن هنا أيضا جاءت أهمية الاعتماد على نتائج البحوث التربوية فى صنع السياسة التعليمية والاعتماد كذلك على البحوث العلمية الأخرى ذات العلاقة .

-
14. C. Weiss. Knowledge Creep and Decision Accretion. Knowledge : Creation, Diffusion, Utilization. Vol. 1, No. 3. 1980. p. 3.

والاهتمام الرئيسى فى عملية صنع السياسة التعليمية هو فى العملية نفسها أو الكيفية التى تصنع بها تلك السياسة وليس هناك جدال فى أن صياغة وصنع السياسات يعد من أخطر وأهم الأنشطة التى يشارك فيها الانسان ، أنها عملية معقدة وتزداد العملية تعقيدا فى ميدان التربية والتعليم . ولتناول كيفية صنع السياسة لابد من توضيح هذا المفهوم والقاء

الضوء عليه وقد عرف (Thompson) صنع السياسة تعريفا عاما مقتصرا على عملية وضع الأهداف فقال (ينظر الى صنع السياسة على أنه مجموعة من العمليات التى تشكل بها الجماعات داخل النظام السياسى أولها علاقة بهذا النظام الأهداف العامة لهذا النظام) (١٥) ، بينما عرف (Johnson) صنع السياسة بأنه (المحاولة الواعية من قبل المسئولين والمشرعين والمهتمين لايجاد استجابات للأسباب والحاجات والاعراض التى يلاحظونها فى البيئة الثقافية المحيطة) (١٦) . أما (Bhola) فيرى أن صنع السياسة (هو سلوك الصفوة التى تتميز بالوعى الفكرى العميق والذين يمارسون القوة والسلطة ويخططون اتجاهات المجتمع الجديدة ويعملون ويعلنون السياسة) (١٧) ، وبالرغم من قوله أن الصفوة التى فى السلطة هى التى تصنع السياسة وهى التى تشرع وتعلق الا أنه وضع شروطا لكى تتم العملية فعلى الصفوة أن يراعوا الانتقادات التى توجه اليهم من قبل الصفوة المعارضة وعليهم أن يستجيبوا للحقائق التاريخية وللظروف والملايسات الموضوعية .

ومن المعارف عليه أن من يصنع السياسة التعليمية ويحدد خطوطها العريضة وأهدافها ، فى الغالب ، هم من يملكون تمويلها وتنفيذها وقد يكون هناك تفويض من قبل الدولة لبعض الأفراد بهذا الأمر وقد يشارك المهتمون والمتخصصون وقد يشترك الأهلى عن طريق ممثليهم بصورة أو بأخرى .

-
15. J. Thompson, Op. cit., p. 31.
 16. H. Johnson, Educational Policy Study and The Historical Perspective, Educational Administration Quarterly. Spring, 1975, p. 53.
 17. H.S. Bhola. The Design of Educational Policy. Viewpoints, School of Education, Indiana University, Vol. 5, No. 3, 1975, p. 8.

ويختلف الأفراد الذين يصنعون السياسة ومبادئها الأساسية وخطوطها العامة من مجتمع لآخر طبقاً لأهداف المجتمع ونظامه السياسى .

وفى محاولة لتوضيح عملية صنع السياسة وتناولها بالدراسة والتحليل ، توجد بعض النقاط التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار :

- تحدث عملية صنع السياسة فى ميدان صراع وتنافس بين وجهات نظر مختلفة وسياسات مقترحة أو بوجه عام اذا صح التعبير ميدان سياسة .

* ولقد اشار (Wolanin) الى ميدان السياسة وعرفه بأنه :

ميدان يحدد بواسطة مجموعة من الهيئات التنفيذية والتشريعية والافراد والمؤسسات ومجموعات الضغط أو تلك الجماعات التى لها اهتمامات خاصة والتى تركز انتباهها وجهودها على مجموعة مترابطة وجوهرية من برامج السياسة وأهدافها هذا الترابط الذى غالباً ما ينعكس فى صورة تشريع يكون السمة الاساسية لهذا الميدان (١٨) .

ويتميز هذا الميدان بصفة خاصة بثقافة سياسية تحدد حدود الفعل وحدود الاختيارات وترتكز على الشرعية التى تكون القاعدة التى تصنع على أساسها السياسة وتنمى .

- يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند صنع السياسة التعليمية أنها مرتبطة بالجو السياسى وبالعمليات السياسية وعلى هذا فان أحد المحكات اللازمة لضمان صنع السياسة ونجاح تنفيذها هو مدى القبول السياسى لتلك السياسة ، ومن هنا فان السياسة العامة للدولة يجب أن تؤخذ فى الاعتبار لأنها أحد المصادر الأساسية التى تشتق منها السياسة التعليمية .

- يجب أن تؤسس السياسة على قاعدة فلسفية معينة وذلك بالتأكيد

-
18. T.R. Wolanin. Federal Education Policy Making in The United States; The Case of Higher Education. Viewpoints, Vol. 5, No. 3. May, 1975, p. 64.

على أن المبادئ والأسس المعلنة والمتبناه مفهومه ومدروسة ومراجعة من قبل المهتمين بالسياسة والمشاركين في صنعها .

- ان صنع السياسة هو محاولة منظمة لتشكيل المستقبل وليست بأى حال استجابات عشوائية صممت لتقابل اهتمامات خاصة طارئة فحسب .

وعملية تحديد السياسة وصنعها عملية علمية موضوعية أو من المفروض أن تكون كذلك . لأنها تتبع فى اجراءاتها وروحها منهج التفكير العلمى وتتكون من عدة خطوات مترابطة وهى عملية تطبق على مراحل تبدأ بمرحلة وضع الأهداف ثم اختيار الطرق العلمية المختلفة لتنفيذها ثم مرحلة التنفيذ واعداد العدة وتوفير الوسائل والتمويل اللازم والأجهزة المختلفة التى تساعد على ضمان نجاح عملية التنفيذ . ومن الممكن أن تعبر الخطوات التالية عن هذه العملية .

١ - تقويم تمهيدى واستقصاء وتحديد للمشكلة أو القضية .

٢ - تحديد الأهداف وتوضيحها .

٣ - تنمية وفحص وتقويم السياسات المحتملة (البدائل) لتحقيق الأهداف .

٤ - الاختيار والقرار ، اختيار مجموعة الافعال وموازنة الآثار المتوقعة للبدائل المختلفة واختيار الملائم منها .

٥ - تحديد الوسائل الملائمة لموضع الافعال التى اختيرت موضع التنفيذ .

وتعبر الخطوات السابقة عن ما يجب أن يتبع فى عملية صنع السياسة اذا ما أريد لها أن تكون علمية ، واذا ما اتبعت تلك الخطوات فسيجد الباحث مكانه لأن البحث يتبع التفكير العلمى والمنهجية العلمية ، ولكن المشكلة أن صنع السياسة قد لا يمر بتلك الخطوات وهنا تكمن المشكلة فى العلاقة بين البحث وصنع السياسة .

ولقد قسم (Jones) عملية صنع السياسة الى ثلاثة أنواع :

١ - صياغة روتينية : وهى عملية متكررة وغير متغيرة لاعادة صياغة الاقتراحات لقضية معينة لها مكان فى خطة الحكومة مسبقا .

٢ - صياغة تحليلية : معاملة مشكلة جديدة أو قضية معينة بالرجوع الى والاعتماد على ما عمل من قبل فى الاقتراحات السابقة للمشكلات المتشابهة . البحث عن التشابهات .

٣ - صياغة ابتكارية : معاملة أى مشكلة أو قضية على أساس مقترحات جديدة ليس لها سبق أو مثيل ، أنها صياغة جديدة قد تكون مقطوعة الصلة مع الممارسات السابقة (١٩) .

ومن الممكن أيضا تناول عملية السياسة على أساس أنها تمر بثلاث مراحل رئيسية ، مرحلة وضع الأهداف ، ومرحلة اختيار وسائل التنفيذ ثم مرحلة التخطيط والمقصود هنا باختيار وسائل التنفيذ هو ضمان أن المؤسسة لديها من التمويل والموارد المادية والبشرية والتجهيزات ما يضمن نجاح عملية التنفيذ وعمل بعض الجهات التى تقود تلك العملية وترشدها فى الاتجاه الذى يحقق أهداف المؤسسة وينسجم مع السياسة والأهداف العامة . ومن المهم ادراك ترابط تلك الخطوات الى جانب وضوح الأهداف وادراك المشكلة بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن . فبدون هذا الادراك لا يكون هناك محاولة لحل تلك المشكلة أو لتناول قضية التطوير وتحسين الوضع الراهن .

الباحثون وصانعو السياسة فى التربية :

من المفيد أن تتناول الدراسة باختصار تلك الفئة التى تتصدى للبحث وتضطلع به ويقصد بها الباحثون وتلك التى تقوم بصنع السياسة التعليمية حتى يمكن أن نتعرف على طبيعة كل فئة وتبين العوامل التى يمكن أن تؤثر

19. C. Jones. An Introduction to the Study of Public Policy. Wadsworth Publishing Co., Inc., Belmont, CA, 1977. p. 56.

فى العلاقة بين البحث وصنع السياسة التى لها علاقة بالفئتين وقبيل
استعراض ذلك تتناول الدراسة ما الذى تعنيه بالباحثين وصانعى السياسة .

صانعو السياسة :

يشكل صانعو السياسة فى ميدان التعليم عددا من الفئات من بين رجال
التربية وغيرهم لما لهذا الميدان من علاقة بالميادين الاخرى فالتعليم يحظى
بأهتمام كل القطاعات . وهذه الفئات تشمل السياسيين سواء بالتعيين أو
بالممثل الانتخابى أو الادارة العليا فى الهيئات الحكومية أو المستشارين وأهل
العلم والخبرة والادارة العليا فى الهيئات العلمية والتعليمية والافراد الممثلين
للنقابات والاتحادات الطلابية والوطنية التى قد تمثل مختلف الجماعات
المهتمة بالتعليم والميادين ذات العلاقة الى جانب مجموعة من الخبراء
الاكاديميين من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو مسئولين من مراكز
البحوث المتخصصة . ويلقى (حامد عمار) الضوء على أهمية قضايا التعليم
وتشعبها وانعكاس ذلك على تعدد صانعى السياسة فيذكر : (ان شئون الحرب
والسلام قضايا جوهرية وخطيرة لا ينبغى أن تترك للمجنرالات وحدهم ، كذلك
قضايا التعليم عامة والتعليم العالى خاصة قضايا جوهرية وخطيرة وينبغى
أن تدرس وتحلل من مختلف الزاوية والا تقتصر فى اتجاهاتها الرئيسية على
المشتغلين بالتحصينات التربوية) (٣٠) .

ومن هنا فتوجد ضرورة لتعدد صانعى السياسة التعليمية وذلك بالرجوع
الى أهميتها وتشعبها وارتباطها بقضايا المجتمع ومشكلاته واستحواذها على
اهتمامات المجتمعات والافراد . وبالرغم من هذا التعدد فان صانعى السياسة
بوجه عام يمكن أن يتصفوا بالآتى :

١ - يهتم صانعو السياسة بتنمية السياسات التعليمية وذلك لأنها عملية
هامة لتنظيم عملية التعليم وتوجيهه . ان السياسات التعليمية توضع لتحل
المشكلات الأساسية التى لها مضمون اجتماعى هام ولذلك فان صانعى
السياسة يهتمون بالمشكلات التى توجد فى القائمة التى يعملون من خلالها

(٢٠) حامد عمار . حول التعليم العالى العربى والتنمية . المستقبل العربى .
السنة الخامسة ، العدد الرابعون ، يونيه ، ١٩٨٢ م . ص ١١٩ .

والتي تعتبر حلولها ضرورة ملحة نسبيا الى جانب تلك القضايا التي يرون أنها مهمة .

٢ - يطلب صانعو السياسة أن يتصدى البحث للمشكلات التي يحدونها هم والتي تحظى باهتمام الساسة أما تلك المشكلات التي لا تدعم وجهة نظر الساسة فيعتبرونها غير مهمة على الأقل في الوقت الراهن لصنع السياسة . ان صانعي السياسة يريدون من البحث أن يخرج بما يدعم وجهة نظرهم .

٣ - يميل صانعو السياسة الى احتواء نتائج البحوث أو تكون لديهم رغبة في معرفة تلك النتائج حالا وبسرعة فلا بد لنتائج البحوث أن تكون متاحة في الوقت التي تتخذ فيه القرارات ولكن البحوث في الغالب تأخذ وقتا ، وكما أشار (T. Husen) الى أن (البحث الذي يتوصل اليه من سنين عديدة لا يمكن أن يؤخذ في الاعتبار اذا ما كان جدول الاعمال يتطلب أن تقدم القاعدة المعرفية هنا والآن ، ان اتخاذ القرارات عملية مستمرة والتخطيط لا يتوقف كذلك ، ولكن الانتظار للحصول على معلومات معينة لها صلة بالموضوع قيد الدراسة قد لا يكون مجندا في كل الاوقات) (٣١) .

وعلى هذا فان صانعي السياسة يميلون الى تلك الاشياء التي تقود الى تناول الاحتياجات الحالية وتركز على مشكلات الميدان الحالية ، وينظرون الى أن البحث يجب أن يكون مرتبطا بتلك الاحتياجات والمشكلات الحالية وأن تكون نتائجه موجهة لمساعدة المهتمين في وظيفتهم اليومية في اتخاذ وصنع القرارات

٤ - أما فيما يتعلق بلغة البحث المستخدمة في العلوم الاجتماعية بوجه عام وفي البحث التربوي بوجه خاص فان صانعي السياسة من المتوقع الا يكونوا على علم واللغة المستخدمة في تلك البحوث . وقد أشار (Levin) الى تلك النقطة بقوله :

21. T. Husen Issues and Their Background in T. Husen and M. Kogan (eds) Educational Research and Policy Pergamon Press Oxford, 1984, p. 10.

(أنه لشيء طبيعي ومتوقع ألا يكون صانعو السياسة على علم بالبحث التربوي أو بوجه عام البحث فى العلوم الاجتماعية ، الى جانب عدم معرفتهم باللغة التى يستخدمها الباحثون لتقديم طريقتهم واطهار نتائجهم . تلك اللغة التى يمكن أن تكون دقيقة وملائمة للاتصال مع الدارسين والعلماء لا بلاغهم ما الذى يريدأن يقوله الباحثون وما هى المصطلحات التى يستخدمونها وقد يدفع ذلك الباحثين لمحاولة جعل لغتهم ونتائجهم بلغة مفهومة للعامة ولكن قد يكون لذلك مخاطر تتعلق بمدى دقة اللغة وتكون اللغة غير دقيقة) (٢٦) .

٥ - يكون صانع السياسة فى أى نظام أمام مسئوليات متعددة ، المسئولية الأولى أمام الساسة وانتمائه السياسى فهو يعمل من خلال نظام ، والثانية أمام العامة وما يترتب على ذلك من ضغوط للجماعات المتعددة وهو فى هذا لا بد أن يعمل على خلق صورة معينة للنظام الذى يعمل فيه ولا بد أن تكون تلك الصورة جيدة ، أما الثالثة فهى مسئولية تسيير الأمور داخل النظام وما يتعلق بذلك من ادرارة وتنظيم وهو يعمل تحت ضغط الوقت وتحت وطأة بعض المعوقات فبوجه عام يكون صانع السياسة أمام انتماءات متعددة وعليه أن يضعها فى الاعتبار .

الباحثون :

يمارس الباحثون عادة مهامهم وأعمالهم المختلفة فى الجامعات حيث يعتبر البحث العلمى وظيفة هامة من وظائف الجامعة وتوجد مؤسسات أخرى ومراكز تعتبر جزءا من المؤسسات العامة وبعض المؤسسات الخاصة تقوم بالبحث العلمى بالتعاون مع الجامعات ذات الصلة أو بمعزل عنها . ويتناول محمد عبد العليم مرسى الجامعة والمجتمع والدراسات العليا فيقول :

(ان البحث العلمى من الوظائف الأساسية للجامعة بل أن بعض الجامعات خاصة فى الولايات المتحدة فصلت نشاطها فى البحث

العلمى عن نشاطها التعليمى ومن هنا كان تركيزها على الدراسات العليا أكثر من غيرها ٠٠ ان عمل أستاذ الجامعة بالدرجة الأولى يجب أن يكون مرتبطا بالبحث لا بمجرد القاء محاضرات على طلاب المرحلة الجامعية ، ان مساعداته لطلاب الدراسات العليا وتوجيهه لهم خلال بحوثهم وكذلك عكوفه هو فى مختبره أو معمله أو بين دقات كتبه يحاول أن يتوصل الى الجديد هو الذى يميز عمله عن غيره (٢٣) .

وتضطلع الجامعات بالدور الأكبر فى القيام بالبحوث المختلفة حيث أن أعضاء هيئة التدريس يهتمون بالبحث أساسا كوسيلة للترقية العلمية الى جانب أن سمعة عضو هيئة التدريس لا تحدد أساسا بالأقدمية ولا بالمركز الوظيفى ولكن بالتقدير لنوعية بحوثه من قبل مجتمع الباحثين والعلماء فى ميادين التخصص المختلفة بالإضافة الى أن عضو هيئة التدريس يمارس البحث مشرفا على طلاب الماجستير والدكتوراه وما ينطبق على الباحث فى الجامعة ينطبق عليه فى مراكز البحوث المتخصصة الا أن الأخير يتمتع بميزه التفرغ والاقتصار على اجراء البحوث . وبوجه عام تعتبر وظيفة البحث العلمى مشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث التابعة لها أو المستقلة عنها (حيث أنه من المعروف أن أكثر من ٥٠٪ من البحوث التى تجرى على أرض الوطن العربى تتم داخل أسوار الجامعات ومراكز البحوث التى تتبعها) (٢٤) .

وسواء عمل الباحثون فى مراكز البحوث المختلفة أو فى الجامعات فهناك بعض الخصائص العامة التى تميزهم وتؤثر فى طبيعة عملهم ، يمكن تناولها فى الآتى :

١ - يعمل الباحثون فى مستوى عال من التخصص ولذلك تتسم معظم بحوثهم بالدقة والتخصص فهم غالبا يحاولون عزل جزء معين من المشكلة حتى تكون سهلة التداول وحتى يمكن اخضاعها للمتغيرات المختلفة والتحكم

(٢٣) محمد عبد العليم مرسى . مرجع سابق . ص ٧٨ .

(٢٤) انطوان زحلان . العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى . مركز دراسات

الوحدة العربية . بيروت ، ١٩٧٩ م .

فيها وضبطها ثم يحاولون بعد ذلك ربطها بتلك المشكلات الأكثر تعقيدا وعمومية .

٢ - يكون الباحثون أقل بكثير فيما يتعلق بالمعوقات التي تحكمهم بالمقارنة بصانعي السياسة وبالرجوع الى المشكلات التي يودون بحثها ونوع اللغة التي يمكن أن يستخدموها ولا يعملون في كثير من الأحيان تحت ضغط الوقت فقد يحتاج البحث الى وقت كبير والباحث لديه منهجية معينة وخطوات لابد لبحثه ان يمر بها حتى ينضج فالمشكلة هي التي تحدد الوقت ومن هنا فان الباحث في معظم الاحيان غير مقيّد بوقت محدد ولا يعمل تحت ضغط معين .

٣ - أن الباحثين وخصوصا من ينتسب منهم الى الجامعات يمارسون وظائف معينة في جامعاتهم ويرقون من قبلها ومكفول لهم الحماية وتدفع لهم رواتب كى يمارسوا وظيفتهم في البحث ووظيفتهم الناقدة والتي تعتبر جزءا من قوام الحياة الفكرية في مجتمع سوى . ومن هنا فانهم يتمتعون بالاستقلالية والحرية والاكاديمية فهم ملتزمون أمام هذا المجتمع الذي يعيشون فيه وللصالح العام أو ينبغي أن يكونوا كذلك . ان استقلالية الباحث يجب أن تؤخذ في الاعتبار انطلاقا من أنه ليست هناك مشكلة أو قضية أو موضوع معين يمكن أن يقفل في وجه الباحث سواء كان بحثا تطبيقيا أو أساسيا . أما نظرة بعض صانعي السياسة الى البحث على أنه أداة لتحقيق السياسة المعينة فقد يكون من نتيجتها أن يكون البحث تابعا والاط تكون هناك استقلالية أو حرية أكاديمية ولا شك أن اختلاف وجهات نظر صانعي السياسة والباحثين في تلك القضية له أثره على الانفصال بين البحث وصنع السياسة .

٤ - أن مؤهلات الباحث وكفاءته العلمية والفنية هي الأساس مما يجعل فئة الباحثين من الفئات المتميزة بالنضج العقلي والمستوى التعليمي الخاص فهم غالبا من حملة الدكتوراه أو الماجستير أو الدبلومات العالية المتخصصة، وقد يعمل حاملو الشهادات الجامعية الأولى كباحثين ، بعد تأهيلهم ، تحت الاعداد بهدف الحصول على درجات علمية أعلى مع اضطلاعهم بالبحوث أو اشتراكهم مع غيرهم في البحوث المشتركة أو قيامهم بمرحلة معينة من مراحل البحث العلمي .

ومن هنا فان فئة الباحثين بوجه عام يكون بينها تجانس سواء من ناحية الدرجة العلمية أو من ناحية المراكز الوظيفية وهذا التجانس قد يكون مفتقدا بين صانعى السياسة حيث تتعدد خلفياتهم وما تعرضوا له من خبرة وتدريب .

من العرض السابق لكل من الباحثين وصانعى السياسة وطبيعة عمل ودور كل منهم نجد أنه من الطبيعى أن يكون هناك اختلاف بينهم وقد يكون مرد ذلك الى الخلفية العلمية لكل والاعداد وطبيعة العمل والانتماء الوظيفى والالتزام المهنى ودرجة التجانس فى كل مجموعة مما يبرر القول بأن الباحثين وصانعى السياسة عبارة عن ثقافتين مختلفتين بقيم مختلفة وروح مهنية مختلفة مما قد ينعكس على فهم المشكلات بشكل مختلف وتفسير النتائج بطريقة مختلفة . وكلا الفريقين يعمل تحت ضغط وقت مختلف فى مدام وتحكمهم معوقات مختلفة . وبطبيعة الحال فانه توجد أسباب كثيرة للتحديث عن الروح الاكاديمية ضد الروح البيروقراطية فى نظام اكايمى ونظام بيروقراطى فالبحث فى المقام الأول ممارسة أكاديمية ، أما صنع السياسة فممارسة ادارية . مما قد يسبب انفصالا بين البحث وصنع السياسة أو يكون بذور هذا الانفصال .

الباحثون وصانعو السياسة وعوامل الانفصال بين البحث التربوى وصنع السياسة

من التناول السابق للباحثين وصانعى السياسة يستطيع الفرد أن يخرج ببعض العوامل التى تجعل أو تسبب انفصالا بين البحث وصنع السياسة وذلك نتيجة لطبيعة عمل ودور كل فرد . واذا وضعنا فى الاعتبار المعوقات التى تحكم عمل الباحث وصانع السياسة والاختلاف فى التوجهات القيمية فان ذلك قد يخلق نوعا من التفاعل المتوتر بينهما من ناحية وبين الباحثين ومؤسساتهم أو من يكفلهم من ناحية أخرى . وهذا التفاعل المتوتر لايمكن اعتباره شيئا سيئا فى حد ذاته ففريق يريد أن ينجز مهمته بطريقة علمية سليمة وخاصة فى المجال الاجتماعى لأن الباحثين عليهم أن يتبنوا اتجاها مستقلا ناقدا ، والفريق الأخرى يريد نتائج سريعة وتناولا للمشكلات التى تكون فى دائرة اهتمامهم . فصانعو السياسة يرون أو يشعرون أن نتائج البحث لا تتلاءم مع قائمة الموضوعات التى يجب أن يتناولوها .

ان الاختلاف فى التوجيهات القيمية والنظرة الى المشكلات تنحو الى تلوين التفاعل بين الباحثين وصانعى السياسة فى كل المراحل ابتداء من وضع مشروع ما الى تفسير النتائج والى نشر التقارير ، ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الحالة ليست هكذا فى كل الأحوال وفى كل البحوث فهناك عوامل كثيرة تؤثر فى هذا التفاعل فبعض الجامعات ومراكز البحوث التى تأخذ تمويلا معيناً أو منحة معينة من أجل أن تتصدى لموضوع ما أو مشكلة معينة وفى هذه الحالة فعلاقة التفاعل هنا قد تكون مختلفة .

وعلى أية حال فالاختلاف والصراع موجود نتيجة لاختلاف الثقافتين وهذا الصراع يمكن أن يكون أحد أسباب الانفصال بين البحث وصنع السياسة أو قد يقود الى هذا الانفصال ، الى جانب أنه فى بعض الأحيان يصاب صانعو السياسة بالاحباط نتيجة للتناقض الذى قد يظهر أحيانا بين التوقعات وبين الممارسة الفعلية للبحث وقد تكون هناك بعض الأسباب التى تدعو الى ذلك فى مجال البحث التربوى بوجه عام منها :

— ان العلوم الاجتماعية بوجه عام تواجه صعوبة تتعلق بمدى الثقة فى التنبؤ بنتائجها ، وموضوع التربية هو الطلاب وسلوكهم وتعلمهم وما يتعلق بذلك من متغيرات وأشياء تصعب برهنة نتائجها بواسطة البحوث فى هذا المجال وهذه قضية العلوم الاجتماعية بوجه عام فى مقارنتها بالعلوم الطبيعية .

— ان قياس التغيرات فى السلوك والتعليم الانسانى تصادفه الكثير من المشكلات لكون هذه التغيرات معقدة ومتشابكة مع متغيرات أخرى يصعب فصلها وقياسها .

— الى جانب أن هناك سببا ذكره (Shellard) وهو (ان الحاجة الكبرى فى تحسين عملية التربية تفوق التوقعات التى وضعت فى مجال البحث والتنمية التعليمية - تلك التوقعات التى وضعت والتى لم يستطع البحث أن يصل اليها قو يعيش معها بنتائج المتواضعة) (٢٥) .

25. J. Shellard (Ed.) Educational Research for Policy Making in Australia, Australian Council for Educational Research, Hawthorn, Victoria, 1979, p. 18.

— بالإضافة الى ذلك ، هذا الشيء الحاسم والمتعلق بالمتغيرات القيمية فالبحث والتنمية فى المجال التربوى لا يعطى الاجابات المطلوبة للاستئلة والتساؤلات القيمية والتي تصبغ بها القضايا الاجتماعية بما فيها التعليمية .

ولقد أجاب (T. Husen) على السؤال لماذا يحدث الانفصال بين صنع السياسة والبحث التربوى ، فى النقاط التالية (٦) .

١ - ان البحث لا يتوافق مع الحالات والظروف الخاصة والجديرة بالاهتمام وتكمن المشكلة فى أن البحث يتناول مشروعا وقضايا أو دراسات لا تعد جزءا من قضايا السياسة أو ليست لها علاقة مباشرة بها . ان البحث قد يتطرق الى قضايا ملحة ولكن قد تتمخض عنه نتائج تعتبر خارج الجوانب بالنسبة لعملية صنع السياسة .

٢ - ان النتائج تعتبر غير حاسمة من وجهة نظر صانعى السياسة أو الباحثين أو كليهما . وهذه القاعدة أكثر من كونها استثناء . ان هذا طبيعة عملية جعل القضية قابلة للبحث والتي تكمن فى جعل المشكلة الكلية رجزاة الى مشكلات فرعية حتى تصبح جاهزة للبحث المنظم أو الاستقصاء .

٣ - يعتبر النشر غير فعال وعلى هذا فالنتائج لا تنفذ الى متخذ القرار والممارسين وينشد الباحثون الاعتراف والتقدم والاهتمام من قبل زملائهم الأكاديميين ، ويضعون فى الاعتبار التقارير المشجعة والمساعدة على تعزيز سمعتهم العلمية . . . الى جانب أن التقارير التى تقدمها بعض المجالات العلمية المتخصصة عن البحوث من الممكن أن تقدم بلغة مفهومة مما يعتبر عاملا أساسيا فى انتشار هذه البحوث ومن ثم نتائجها .

٤ - ان نتائج البحوث التى تتعارض مع السياسة التى يتبناها متخذ القرار ويريد المضى قدما فى تنفيذها تعتبر عاملا أساسيا لهذا الانفصال ، ويريد صانع السياسة استخدام البحث لجعل مركزهم شرعيا ولكنهم قد يجدون أن نتائج البحث ليست مدعمة لما يريدون فيحدث الانفصال .

ومن هنا فان هناك بعض الأسباب التي يمكن أن تكون مسئولة عن الانفصال بين البحث وصنع السياسة ، هذا الانفصال الذي يترتب عليه قلة الاستفادة من نتائج البحوث فى عملية صنع السياسة . ولا شك أن بعض أسباب الانفصال قد ترجع الى الباحثين أنفسهم وقد يرجع البعض الآخر الى صانعى السياسة وترجع بعض الأسباب الأخرى الى طبيعة التفاعل بينهما، وهذه الأسباب تختلف من مجتمع الى آخر فلكل مجتمع طبيعته الخاصة وتختلف أيضا بحسب درجة التقدم الذى وصل اليه المجتمع .

ولقد أجمل (B. Rodhe) مشكلة العلاقة بين البحث والتنمية فى ميدان السياسة التعليمية من خلال خبرته الشخصية ومن خلال تقويمه مراكز التنمية التربوية فى السويد حيث ذكر أن هناك ثلاثة أسباب تتعلق بالتأثير المحدود للبحث من صنع السياسة .

١ - أن موارد العاملين فى البحث كانت محدودة . ليس هناك تمويل خصص لهذا الغرض البحثى المحدد .

٢ - لم يكن هناك تأكيد لدور البحث وما يجب أن يلعبه وما يستطيع أن يفعله فيما يتعلق بالنشاطات التعليمية التنموية وقد يكون ذلك بسبب أن النتائج من الصعب الوصول إليها وأن النتائج الصادقة لم تكن متوقعة .

٣ - كثير من المشروعات التنموية كان من الصعب تقويمها الى حد كبير بسبب خصائصها المعقدة . مثل المدرسة المفتوحة، التدريس على شكل فريق والمجموعات المرنة (٢٧) .

ان العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة تبدو صعبة ومعقدة نظرا لتعدد الأسباب التي يمكن أن نرجع اليها الانفصال بين البحث وصنع السياسة أو الاستفادة المحدودة من البحث فى صنع السياسة .

27. B. Rodhe. Development and Research — Foundations for Policy Making in Education : Some Personal Experience. In T. Husen and M. Kogan (Eds.) op. cit., p. 248.

بعض العوامل التي تدعم العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة:

قد يكون من الطبيعي أن يلجأ صانعو السياسة الى العلم والبحث العلمى لمواجهة المشكلات التربوية المختلفة ولدفع عجلة التنمية التربوية الى الأمام ، الا أنه ينبغي الأخذ فى الاعتبار أن البحث التربوى يكون عادة أحد المحددات فى صنع السياسة التعليمية وهو عنصر واحد من تركيبة معينة تتدخل فى صنع السياسة واتخاذ القرار فهناك الى جانبه العوامل السياسية والحكمة التقليدية الى جانب أن صانعى القرار ملتزمون أمام القوى السياسية أو على الأقل يضعونها فى الاعتبار ويوجهون اليها انتباههم . ولا بد أن ينظر كذلك الى امكانية التطبيق والتنفيذ الذى لا يمكن أن يأخذ مكانه اذا أهملت الطبيعة السياسية أو على الأقل يضعونها فى الاعتبار ويوجهون اليها انتباههم . ولا بد أن ينظر كذلك الى امكانية التطبيق والتنفيذ الذى لا يمكن أن يأخذ مكانه اذا أهملت الطبيعة السياسية للمشكلات والقضايا التعليمية .

ويجب الاشارة الى أن تناول العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة لا يمكن - واقعيًا - ان ينظر اليه بناء على المفهوم العقلانى الذى يصادق أن يربط البحث مباشرة بصنع السياسة ، فالسياسة بوجه عام فى أى ميدان ليست على تلك الدرجة من العقلانية التى يود العلماء الاجتماعيون أن يروها . ان تحقيق العقلانية فى العلوم الاجتماعية قد يكون مستحيلًا ولكنها على أية حال شئ يسعى الى تحقيقه . ومن هنا فان تلك العلاقة لا ينظر اليها بطريقة مباشرة ولكن قد تكون هناك طرق غير مباشرة يمكن أن يؤثر بها البحث التربوى فى صنع السياسة وهذه تتناولها الدراسة تحت بعض العوامل التى تقوى العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة فى الآتى :

١ - نشر البحوث والمعلومات :

يتعلق هذا العامل ويعتمد على أن نشر البحوث قد يؤدي الى نوع من التنوير حيث يمكن عن طريق ذلك أن يدخل البحث ونتائجه الى مضمار صنع السياسة . ولا يحدث هذا التنوير الى من خلال نشر نتائج البحوث ليتعرف عليه أولا صانعو السياسة ولتصل اليهم رسالة البحث ثم ثانيا الأفراد الذين يشتركون فى مناقشة القضايا والمشكلات السياسية . (ان نشر الأبحاث

والمعلومات يعتبر مفتاح أو لب المشكلة فيما يتعلق بتأسيس علاقات أفضل بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية . وهو الاجابة على الاتصال الأفضل بين الباحثين وصانعي السياسة (٢٨) . وسبل النشر متعددة من دوريات ومؤتمرات وندوات وتعد مشكلة خاصة فيما يتعلق بالدول النامية حيث تؤثر قلة القنوات لنشر البحوث على كفاءة انتاج البحوث وبالتالي على العلاقة بين البحث وصنع السياسة . ونشر نتائج البحوث بالتفصيل قد يكون صعبا ولكن عندما تكون هناك حاجة فان التلخيص والاجمال قد يكون مهما . ان الأبحاث المختلفة من الممكن تلخيصها فى بضع ورقات وبلغة مفهومة حتى يمكن تناولها ومناقشتها وفهمها وحتى تكون أكثر قابلية للتطبيق .

٢ - الحوار والمؤتمرات :

يعتبر الحوار الذى يعقد لمناقشة مشكلات السياسة التعليمية وقضاياها الى جانب المؤتمرات العلمية المتخصصة وسيلة لتبادل الأفكار واثرائها ووسيلة الى القاء الضوء على الابعاد المختلفة التى تتعلق بالموضوع تحت الدراسة الى جانب كونها وسيلة للاتصال المباشر بين الباحثين وصانعي السياسة وهى وسيلة أيضا لنشر نتائج البحوث . والحوار يظهر المشكلات التى قد تتحدى الباحثين والتى يجدون أنفسهم فى مواجهة معها يوضحونها ويتناولون أبعادها المختلفة ويخرجون فيها بنتائج . والقضايا والمشكلات التى تناقش فى بيئة تضم باحثين وصانعي سياسة ستكون محور اهتمام الفريقين فيجد الباحث نفسه يتناول قضاياهم صانع السياسة مما قد يكون له أثر فى استخدام نتائجها . وصانع السياسة يجد نفسه أمام تناول مختلف لتلك القضايا يضىء عليها صفة العملية فيكون أقرب الى استخدام نتائج البحوث المتعلقة بها نتيجة لهذا التفاعل المباشر .

ويعتبر الحوار والمؤتمرات وسيلة أيضا من وسائل التنوير والتثقيف فمن خلالها يمكن اعطاء المشكلات والقضايا المطروحة الأفكار المبتكرة والأدلة العلمية والعملية . وتتناول ذلك (C. Weiss) بقولها (ان نموذج التنوير يفترض أن البحث فى العلوم الاجتماعية لا يحل المشكلات بدرجة كبيرة

ولكنه يمنح البيئة الفكرية من المفاهيم والتوجيهات والتعميمات العملية والمقترحات ما يساعدها على اتخاذ القرار الأقرب الى الصواب ، وليست هناك دراسة واحدة لها تأثير كبير ولكن المفاهيم تصبح مقبولة بمرور الوقت . . فبمرور الوقت ومزيد من البحث تنفذ الأفكار الى وعى صانعى السياسة وكذلك الى وعى العامة) (٢٩) .

وليس هذا بالطبع الحال فى كل أنواع البحوث ولكن بعض البحوث قد يكون لها تأثير واضح ومباشر دون المرور فى تلك العملية التى تنفذ بمقتضاها الى ميدان صنع السياسة من خلال الحوار والمؤتمرات .

ولقد ناقش (Postlethwaite) أهمية الحوار والمناقشة فى جعل البحث ينفذ الى داخل مضممار صنع السياسة بقوله (عندما تكون المشكلة قد نوقشت بتوسع . . فان ذلك يدفع صانعى السياسة على اختلاف مستوياتهم للحصول على نتائج البحث حينئذ يكون احتمال الارتباط الجيد بين الباحثين وصانعى السياسة عال جدا وخصوصا فى الأفعال التالية التى تتخذ) (٣٠) . اما اشارة (Kogan) الى أن القناة الأساسية للتأثير والتفاعل بين البحث وصنع السياسة فى السويد فقد كانت (وفرة المؤتمرات والمجموعات الاستشارية ومثيلاتها التى تعتبر الوسط الذى يمكن أن يستخدمه الباحثون لتوصيل رسالتهم مباشرة الى صانعى السياسة وموظفيهم) (٣١) .

ومن هنا فان المناقشة والحوار من خلال الوسائل المختلفة تعتبر من ضمن العوامل المساعدة لاستخدام البحث فى صنع السياسة وتعتبر عاملا هاما فى تقوية العلاقة بين الباحثين وصانعى السياسة . ويمكن أن يتم الحوار والمناقشة بوسائل متعددة قد يكون من بينهما المؤتمرات ووسائل الاعلام

-
29. C. Weiss. Improving The Linkage between Social Research and Public Policy. In L.E. Lynn (ed.) Knowledge and Policy: The Uncertain Connection. National Academy of Science Washington D.C. 1978. p. 77.
 30. T. Postlethwaite. Research and Policy Making in Education. In T. Husen and M. Kogan op. cit., p. 198.
 31. M. Kogan. "Report of Proceedings". In T. Husen and M. Kogan (eds.) op. cit., p. 53.

المسموعة والمرئية والمقروعة وقد يكون اشراك بعض الجماعات المهتمة وجماعات الضغط وسيلة من تلك الوسائل حيث يكون لهؤلاء آراء قد تثرى تناول المشكلة أو القضية . وتحت هذه الظروف فمن الضروري أن يقوم الباحث ببذل الجهد حتى تصل بحوثه الى صانع السياسة والا يضيع الفرصة فى الاتصال بصانعى السياسة ومن لهم سلطة اتخاذ القرار .

٣ - وجود سياسة مركزية للبحث التربوى :

تتضمن كلمة سياسة درجة من العمومية ودرجة من المركزية وخصوصا فيما يتعلق بالسياسة التعليمية . وتعتبر السياسة موجهاة عامة لاتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية ، انها توضع لتشكيل تلك القرارات من أجل أن يصل تحقيق الأهداف الى الحد الأعلى . ولكن تكون العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة علاقة تفاعل ايجابى فلا بد من وجود سياسة مركزية للبحث العلمى حتى وان كان النظام التعليمى للدولة لا مركزية ، وذلك لأن الهدف فى هذه الحالة سيكون تركيز الموارد المادية والبشرية للبحث العلمى فى ميدان التربية وربط البحوث التربوية بقضايا المجتمع ومشكلاته وحتى يكون البحث التربوى الى حد ما متوافقا مع حاجات صانعى السياسة بوجه عام مما قد يسهل استخدام نتائج البحوث فى صنع السياسة التعليمية .

ولقد تناول (PremFors) تلك النقطة بقوله (انه من المعقول الافتراض أن الدرجة العالية نسبيا من المركزية تتضمن تركيز الموارد للتخطيط والادارة عند المركز من أجل تعبئة الجهود للبحث واتخاذ القرار ، ان المركزية يبدو أيضا أنها تحدد الى درجة معينة طبيعة البحث الذى يجب أن يكون مكيفا الى حد كبير لاحتياجات متخذ القرار) (٣٢) .

وجود سياسة مركزية للبحث العلمى سـيأخذ فى الاعتبار العوامل واتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وستكون أولويات البحث فى ميدان التربية وفقا لهذه الاعتبارات والعوامل ، واذا ما كان القرار النهائى لا يتخذ الا بالرجوع الى السياسيين فان المركزية تكون أدعى الى تدعيم البحث،

32. R. PremFors. Research and Policy Making in Swedish Higher Education. In T. Husen and M. Kogan (edits). Op. cit., p. 232.

ومن الواضح فى معظم الأحيان أن صانع السياسة يحتفظ بمسئولية القرار النهائي وهذا يتعلق باقتناعه وانتمائه السياسى *

ويجب أن تعالج تلك السياسة مسألة الأولويات وهذا يعنى البدء بالأهم والأكثر إلحاحا وضرورة الذى يعتبر تأخيره مشكلة أو قد ينجم عن هذا التأخير مشكلة . والأولويات تحتاج الى اختيار والى مفاضلة والى قرار . الى جانب أن هذه السياسة ينبغى أن تتناول سبل تنمية البحث ومستلزماته وتوفير الاطر والادارة والأدوات والمعدات ونظم المعلومات ومؤسسات اعداد الباحثين ومساعدتهم ومناخ الأمن والحرية والتشريع والحوافز وأن يكون فيها ما يساعد على تنمية العلاقة بين الباحثين وصانعى السياسة وما يساعد على ممارسة النشاط البحثى بوجه عام *

ويشير محمد أحمد الغنام الى أهمية وجود سياسة شاملة للبحث التربوى فيقول (وما أشد حاجة كل بلد عربى فى هذه المرحلة الى سياسة واحدة متصلة وشاملة فى البحث التربوى تنبع فى صدق وشفافية من واقع هذا البلد وتربيته وأصالته ورؤيته الاجتماعية وتكون - فى نفس الوقت - اطارا مرجعيا واضحا ومحددا للعاملين فى هذا المجال يسترشدون به فى عملهم أنى وجدوا مخططين ومصممين أبحاث وممارسين ومساعدين ومشرفين) (٢٣) *

ووجود سياسة مركزية للبحث العلمى يجعل صانع السياسة أكثر اقتناعا باستخدام نتائج البحوث المختلفة وإذا لم يستخدم البحث ونتائجه على الوجه الذى يريده الباحثون فان صانع السياسة على الأقل قد تكون لديه الرغبة فى الوصول الى حل وسط أو استخدام جزئى لتلك النتائج فالسياسة فى النهاية هى فن الممكن والمحتمل *

ومن الجدير هنا أن نبين أن المركزية فى هذا المضمار ليست عينا حتى وأن كان الاتجاه فى كثير من الأحيان ينمو الى اللامركزية التى قد تكون

(٢٣) محمد أحمد الغنام . البحث التربوى فى العالم العربى ، سياساته وأولوياته وخطاه . المجلة العربية للبحوث التربوية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٤ م . ص ١٦ .

متعلقة بالقرارات الاجرائية ، الى جانب أن النظم المركزية تختلف فيما بينها بالنسبة لتشيع البحث اختلافها فى عملية صنع السياسة ، فليس هناك نظامان مركزيان ممتثلان وهذا الاختلاف الداخلى بين الدول يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حتى لا تنقل سياسة معينة للبحث العلمى الى دولة أخرى تختلف جزئيا أو كليا عن الدولة المنقول منها ، فلكل دولة خصائصها . الا أن المركزية تجعل الموارد مضمونة ومحددة ومخصصة لغرض معين على الوعى بأهمية البحث ودوره الى جانب سهولة تقويم الجهود والحكم عليها . ويفترض أن تكون سياسة البحث العلمى فى ميدان التربية مرنة يمكن تعديلها طبقا للمستجدات فالسياسات لم تصنع لتكسر أو تنهك ولكن من الممكن أن تخضع للتغيير والتطوير اذا تطلب الأمر ذلك .

٤ - التعاون والمشاركة بين الباحثين وصانعى السياسة :

يمكن القول بأن وجود الصلة بين الباحثين وصانعى السياسة واشتراكهم فى صنع سياسة البحث التربوى وتحديد أهداف السياسة التعليمية بداية يعتبر وسيلة لأن يستخدم البحث من قبل صانعى السياسة وأن يشعر الباحثون بالمشكلات والقضايا التى يجب أن تحظى بأولوية الى جانب بحوثهم الأساسية التى تسهم فى تنمية المفاهيم وبناء النظرية . وكلما كانت هناك روابط وتفاعل ايجابى كلما كان ذلك أفضل ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق التعاون والمشاركة بينهم .

ويتم التعاون والمشاركة باشارك الاشخاص الملائمين فى العملية الى جانب بقية المشتركين من نقابات واتحادات المعلمين والجماعات المهتمة وجماعات الضغط والخبراء والمستشارين . الى جانب أهمية اللقاءات لنشر نتائج البحوث . وأهم الروابط التى تحدث هى تلك التى تكون عن طريق الاتصال المباشر بين صانعى السياسة والباحثين من جهة وبين الباحثين والاداريين الممارسين من جهة أخرى . ويؤكد (Postlethwaite) على أهمية تلك العلاقة فيذكر (أنه لهم جدا أن يقوم الباحثون بتقوية تلك الروابط أو يتمسكون بها قبل بداية مشروع البحث وفى اثناؤه) (٣٤) .

وتكون العلاقة بين صانعى السياسة والباحثين على مستويات صنع السياسة التعليمية وتنفيذها ، لأن العلاقة يجب ألا تكون مع من هم فى القمة فقط ولكن مع من ينفذون السياسة أيضا ، ففى كثير من الأحيان يسعى الباحثون الى اجراء البحوث الميدانية فى المدارس والجامعات والمعاهد المختلفة ويتطلب الأمر موافقة تلك الجهات لاجراء تلك البحوث ومن هنا تأتى أهمية التعاون مع هؤلاء واشراكهم الى جانب أنهم أكثر التصاقا بواقع النظام العلمى من غيرهم .

ومن هنا فان وجود الأشخاص الذين تتوافر فيهم المهارات الاجتماعية المختلفة والعلاقات العامة ضرورى لتقوية تلك العلاقات بين الباحثين وصانعى السياسة من جهة وبينهم وبين الجماعات المختلفة من جهة أخرى . واذ كانت هناك بعض المشكلات الخاصة باللغة المستخدمة مثلا فان على الباحثين ان يعبروا عن أفكارهم بلغة مفهومة ، وعليهم أيضا أن يقدموا نتائج بحوثهم بعناية واضعين فى الاعتبار التطبيقات المختلفة لتلك البحوث لكى تكون أكثر واقعية ثم تعقد بعد ذلك الندوات ولجان المناقشة بهدف امكانية استخدامها وكعملية تعليمية كذلك .

ويمكن للباحثين أن يتعلموا استخدام صانعى السياسة عندما يكون فى استطاعتهم ذلك ويمكن أن يحدث ذلك عن طريق اللجان المشتركة الى جانب أن للعلاقات غير الرسمية دور ، وعلى صانعى السياسة أن يتعلموا بعض المفاهيم العامة والفنية فى مجال عملهم أو بوجه عام اللغة المستخدمة فى البحوث .

ويحدث محمد أحمد الغنام عن نوع آخر من المشاركة يجب أن يكون بين الباحثين من الجامعات والباحثين فى وزارات التربية فيقول :

(لا يخفى ما حدث من جدل بين هذه المؤسسات حول طبيعة البحث التربوى وصناعته وأهدافه بسبب التباين فى المبادئ والمواقف . وهذا ما يبدو واضحا بين كليات الجامعة ومؤسسات و وحدات البحوث فى وزارات التربية ، فالأولى تحدد سياستها فى البحث - بدرجة ما - ضمن اطار الحرية الاكاديمية والثانية ترى أنه

لا خيار لها فى سياسة البحوث الا الواقع بمشكلاته ومطالب التنمية التربوية ٠٠٠ ويشير الى ٠٠٠ ولكى تستقيم هذه السياسة وتتضح ويرتضيها الناس عن قناعة ويتحمسون لتنفيذها لابد من اعتماد مبدأ الشورى - المشاركة فى تحديدها عندئذ يجلس أستاذ الجامعة مع اختصاصى مركز البحوث مع رجيل التعليم وغيرهم ممن يتصلون بها اتصالا مباشرا ، ويتدارسون ويتناقشون من أجل الالتقاء على صيغة مشتركة تتبناها الدولة قبل أن تصبح دليل عمل للمشتغلين بالبحوث والمعددين لها والمنتفعين بها) (٣٥) .

أن الباحثين يحتاجون الى التمويل والى أن تستخدم نتائج بحوثهم ، وصانعو السياسة يحتاجون الى البحث لاضفاء الشرعية والعلمية على سياساتهم ولتنميتها ومن هنا ولكى يحدث التفاعل لابد من التعاون والمشاركة بينهما .

ولقد أورد (Kogan) وكذلك (Ruin) مثالا على التعاون والمشاركة بين الباحثين وصانعى السياسة والممارسين الاداريين ، فذكر الأول :

(أن هناك فى السويد تفاعل كبير بين الباحثين وصانعى السياسة وذلك للدور التقليدى لكل منهما . ان الباحثين السويديين فى كثير من الأحيان متورطين ليس فقط فى الأعمال الادارية فى الجامعات ولكن يأخذون دورا فى السياسة والادارة خارج الجامعة بما فى ذلك العمل مع الجماعات المهتمة . وهناك السياسيون والاداريون الذين يعملون فى منظمات مختلفة وهم بذلك يؤثرون فى عالم البحث لأنهم فى الحقيقة ممثلون فى عدد من مراكز البحوث ٠٠) (٣٦) .

وأما الثانى فيذكر (ان وضع الباحثين فى السويد يعبر عن نشاطات

(٣٥) محمد أحمد الغنام . مرجع سابق . ص ١٦ .

36. M. Kogan. op. cit., p. 49.

متداخلة ٠٠٠ فقد يشتركون فى عمل ادارى فى الجامعات أما خارج الجامعات فقد يأخذون مكانهم فى السياسة والادارة الى جانب عملهم مع بعض المنظمات أما السياسيون والاداريون فهم يؤثرون فى عالم البحث لأنهم ممثلون فى عدد من المراكز البحثية الى جانب أن بعضهم يشترك فى النشاطات البحثية بجمع البيانات والتحليل (٣٧) .

ما سبق يتضح امكانية التعاون بين الباحثين وصانعى السياسة والاداريين هذا التعاون الذى يمكن أن يأخذ صورا كثيرة تبدأ باشتراك كل فريق فى أعمال الفريق الاخر وكذلك الاشتراك فى اللجان والمناقشات والمؤتمرات الى جانب أن الاداريين من الممكن أن يقوموا بأعمال بحثية كجمع البيانات وبعض الدراسات الميدانية وكذلك فى الدراسات التقييمية . الى جانب نوعية الابحاث التى يمكن أن يشترك فيها العلماء الاجتماعيون والمخططون ومحللو السياسة أو الافراد فى الادارة العليا . ومن هذا المنطلق يتحرك البحث وقد يكون ذلك عاملا من عوامل سرعة التنفيذ ونجاحه ونجاح العملية كلها الى جانب تقوية العلاقة بين البحث وصنع السياسة .

ومن الجدير بالذكر أن الحالة التى وردت فيما يتعلق بالعلاقة بين البحث وصنع السياسة ليست عامة ولا يمكن تعميمها على الحالات الأخرى وفى الميادين الأخرى فلكل بلد طبيعته ولكل ميدان خصائصه .

وقد ركز (Rodhe) على أهمية اشراك الأفراد ذوى العلاقة فى صنع

السياسة الى جانب الباحثين فذكر :

(ان الموارد المتاحة فى هيئة اشراك الاداريين ومن هم على رأس العمل فى المدارس ، المدرسون والأعضاء العاملون فى المدرسة ، الطلاب ، الآباء ، العاملين الباحثين فى التخصصات المختلفة يحتاج الى أن يوضع فى نموذج يأخذ فى الاعتبار وحدة وتكامل وحرية كل الجماعات فى نفس الوقت حتى يصبح تعاونهم بناء

-
37. Olof Ruin. "Opening Speech" At the Symposium that took place at The University of Stockholm, In June, 1982. In T. Husen and M. Kogan (Eds.) op. cit., p. 42.

(دراسات تربوية)

وفعالا كلما أمكن ذلك ٠٠٠٠ ان أى نموذج لا يشمل هذه القطاعات قد لا يحقق المرجو منه ويكون قاصرا كاساس للتنمية المبنية على التفاعل والعلاقة بين البحث وأنشطة التنمية كأساس لصنع السياسة (٣٨) .

ان المشاركة والتعاون بين من لهم علاقة بصنع السياسة والباحثين يؤدي الى تخطيط أفضل والى دقة متزايدة فيما يتعلق بصياغة الاهداف وطرق تحقيقها أن البحث أساس التنمية ولا بد أن يكون دوره مؤثرا ويمكن أن يحدث هذا بالتعاون والمشاركة بين الباحثين وصانعى السياسة منذ المراحل الأولى لصنع السياسة .

٥ - لغة البحوث المستخدمة :

تعتبر لغة البحوث من العوامل التى تساهم فى تقوية العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة فاذا ما كانت لغة سهلة مفهومة الى جانب كونها اصطلاحية حتى يتسنى لصانعى السياسة وغيرهم أن يفهموها . ففى بعض الأحيان تكتب البحوث بلغة غير مفهومة أو غير متداولة وقد يكون السبب فى ذلك محاولة استخدام اللغة العلمية البحتة ، ومن أجل الاتقف للغة عائقا فى سبيل استخدام البحوث فيجب الاخذ فى الاعتبار أن تكون لغة مفهومة بحيث لا تؤثر على علميتها ولا شك أن هذه مشكلة لكن ليس من الصعب احتواؤها .

ويجب على الباحث أن يكون قادرا على اعطاء تعاريف دقيقة كلما أمكن ذلك وأن يكون التعريف متناغما مع التعاريف الأخرى المعطاة فى نفس السياق ولا بد أن يتضمن المفهوم معانى مألوفة واصطلاحية ومتفق عليها والا يشمل عبارات غير واضحة فاذا لم يكن المفهوم واضحا فان هناك ارتباك قد يؤدي الى انطباعات الفكرة الغامضة ليعنى المفهوم عدة أشياء أو ينظر اليه من عدة جوانب أو يعطى عدة انطباعات . ومن هنا فيجب أن يعمل الباحثون

38. B. Rodle. Development and Research Foundations for Policy Making in Education, Some Personal Experience. In T. Husen and M. Kogan (Eds.) op. cit., p. 249.

على أن تكون اللغة التى تنشر بها بحوثهم وتقاريرهم لغة مقروءة ومفهومة للغالبية والا يعتمد هؤلاء الباحثون على اللغة العلمية فقط ، ان لديهم هدفا يجب مراعاته والتركيز عليه وهو أن تنفذ بحوثهم الى ميدان السياسة خصوصا ان هناك تركيزا على دور البحث فى التنوير كأساس للنفوذ الى صنع السياسة ، وكما ذكر (Perkins) (أن البحث من أجل التنوير يمكن أن يسهل ويبسط من قبل العلماء والباحثين والذين قد يؤثر عملهم فى صنع السياسة ٠٠ وبهذه الطريقة قد ينفذون الى صنع السياسة وذلك بطريق غير مباشر ولتحقيق هذا الهدف عليهم أن تكون لغتهم مألوفة دون الاضرار بلغة البحث العلمى) (٣٩) ٠

أن البحث التربوى وتأثيره فى صنع السياسة قد يكون مباشرا ولكن قد يكون هناك ما يمنع من ذلك من ظروف ومتغيرات التى اذا أخذت فى الاعتبار يكون التأثير غير مباشر منطقيا ولكى يتم ذلك فيجب أن تشجع اللغة المستخدمة على ذلك وتسهم فى تحقيقه ٠ ان البحث يمكن أن يكون له تأثير على صنع السياسة التعليمية وعلى الممارسة ولكن يبدو أن التأثير غير المباشر هو الأقرب الى الحدوث ٠ ولغة البحوث المفهومة ليست وظيفة الباحثين فقط ولكن على صانعى السياسة والمخططين ومحلى السياسة والممارسين الاداريين أن تكون لديهم المعرفة بالمفاهيم واللغة المستخدمة فى البحث حتى يمكنهم الحكم على نوعية البحوث وحتى يكونوا على علم بالبدائل المختلفة وكيفية معالجة المشكلات فى البيئات المختلفة ٠ وعلى الجانب الاخر نجد الباحثين الذين يقع عليهم العبء الأكبر فى تلخيص بحوثهم بلغة مفهومة وعليهم أيضا أن يشارروا الى الأوجه المختلفة لتطبيق النتائج واقعيًا وعمليًا والاشارة الى استخدام تلك البحوث فى تغيير الواقع ٠ ان عملية تحديد المفاهيم ومعرفة صياغتها اجرائيًا تجعل لغة البحث مفهومة وتجعل تقارير البحث مقروءة ومحددة مما يكون له تأثير على تقوية العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة ٠

-
39. J. Perkins. Research and Policy Making in Higher Education.
In T. Husen and M. Kogan (eds.) op. cit., p. 191.

خاتمة :

لقد تناولت تلك الدراسة العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية تلك العلاقة التى تبدو الى حد كبير معقدة وليس هناك أسلوب بسيط يمكن أن نتناول به تلك العلاقة ، الا أنه وجد انفصال بينهما أى أن البحث لا يستخدم الى حد كبير فى عملية صنع السياسة التعليمية وليس معنى هذا أن تأثير البحث منعدم ولكن التأثير محدود وغير واضح كما بينت الدراسات ولقد وجدت الدراسة أن هناك بعض الأسباب للانفصال بين البحث وصنع السياسة واقتصرت الدراسة على تلك العوامل التى تتعلق بطبيعة عمل الباحثين وصانعى السياسة وانتماءاتهم وطبيعة عمليتى البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية الا أن هناك بعض الأسباب الأخرى التى تؤدى الى هذا الانفصال والتى لها علاقة بالمجتمع والتى تؤثر كذلك على كفاءة البحث التربوى • ولكن هذه العوامل تتعلق بالمجتمعات ونظمها السياسية والايديولوجية فان التفاعل الذى يحدث بين الباحثين وصانعى السياسة يختلف من مجتمع الى آخر ومن هنا كانت عملية التعميم صعبة فأقتصرت الدراسة على إبراز تلك العوامل من أحد جوانبها •

ولما كانت العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية يجب أن تكون قوية حتى تبنى السياسات على أسس علمية فلقد تناولت الدراسة بعض العوامل التى تدعم تلك العلاقة المهمة ، فاستخدام البحث التربوى كأساس أو كأحد الأسس التى تبنى عليها السياسة التعليمية هو هدف يجب أن يسعى الى تحقيقه ومن ثم ازالة العوائق التى تحول دون ذلك والعمل على تقوية تلك العلاقة •

ومن خلال طرفى تلك العلاقة الباحثون وصانعو السياسة يمكن القول بأن الجامعات يمكن أن تقوم بدور تدريب بعض صانعى السياسة على المفاهيم والأفكار البحثية العامة والحكم على البحث ومدى الاستفادة منه وقابليته للتطبيق • ويمكن للوزارة المختصة بشئون التعليم أن تدرب أفرادها على مفاهيم البحث وأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه وأن تعرفهم بلغة البحث المستخدمة حتى يمكن أن يستفيدوا من البحوث •

وعلى الباحثين أن يكونوا على درجة معقولة من الدقة والوضوح فيما يتعلق بلغتهم ونتائج بحوثهم ومضامينها وعليهم انتقاء العبارات المفهومة والاشارة الى ميادين التطبيق المختلفة . وعلى الجامعات ومراكز البحوث أن تهتم وتضع الأولوية للبحوث التي تخدم قضايا التعليم ومشكلاته وقضايا التنمية بوجه عام وأن تكون لها سياسة بحثية محددة وأن تعمل على احداث التوازن بين أنواع البحوث والى جانب ذلك ايجاد وحدات للبحوث الميدانية والدراسات المسحية والاهتمام ببنوك المعلومات من أجل تناول مشكلات المجتمع التربوى وقضاياها بطريقة علمية .

المراجع

أولا : باللغة العربية :

- انطوان زحلان . العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- حامد عمار . « حول التعليم العالى العربى والتنمية » . المستقبل العربى . السنة الخامسة ، العدد الرابعون ، يونيو ، ١٩٨٢ م .
- سيف الاسلام على مطر . « نحو اطار لتحليل السياسة التعليمية » مجلة كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، العدد الثامن . ١٤٠٤ هـ .
- شيت نعمان . البحث العلمى ومؤسسته فى الدول المتقدمة . وزارة الثقافة والفنون بغداد ، ١٩٧٨ م .
- صالحه سنقر . « معوقات البحث العلمى » . بحث مقدم الى ندوة عضو هيئة التدريس فى الجامعات العربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض . ١٤٠٤ - ١٣/٥/١٤٠٤ هـ - ٢/٢٧ الى ٢/٣/١٩٨٣ م .
- محمد أحمد الغنام . « البحث التربوى فى العالم العربى سياساته وأولوياته وخطته » . المجلة العربية للبحوث التربوية . المجلد الرابع ، العدد الثانى ، يوليو ، ١٩٨٤ م .
- محمد رواس فنعجى . البحث العلمى ، تاريخه ، ومنهجه فى الاسلام . الأمة ، ذو الحجة ، ١٤٠٤ هـ .
- محمد عبد العليم مرسى . التعليم العالمى ومسئوليته فى تنمية دول الخليج العربى ، : دراسة تحليلية لأعمال الندوة الفكرية الأولى لرؤساء ومديرى الجامعات الخليجية . مكتب التربية العربى لدول الخليج ، الرياض . ١٤٠٥ هـ .

ثانيا : باللغة الانجليزية :

- Bhola, H.S. "The Design of Educational Policy". Viewpoints, School of Education, Indiana University. Vol. 5, No. 3 May 1975.
- Brooksbank, K. and A. Ackstine (eds.). Educational Administration. Councils and Education Press, Essex, England. 1984.

- Husen, T. and M. Kogan (Eds.). **Educational Research and Policy**. Pergamon Press, Oxford. 1984.
- Johnson, H. "Educational Policy and The Historical Perspective". **Educational Administration Quarterly**. Spring, 1975.
- Jones, C. **An Introduction to the Study of Public Policy**. Wedsworth Publishing Co., Belmont, CA, 1977.
- Kaplan, N. et al. **The Use of Social Science Knowledge in Policy Decisions at The National Level**. University of Michigan, Ann-Arbar, Michigan. 1975.
- Levin, H. "Why Isn't Educational Research More Useful" ? **Prospects**, Vol. VIII, No. 2. 1978.
- Miller, D.R. "Policy Formation and Policy Implementation Relationship in Educational System" In. **Strategies of Educational Planning** By R. Kraft (ed.) Florida State University, Tallahassee, Florida. 1969.
- Musaazi, J.S. **The Theory and Practice of Educational Administration**. Macmillan Publishers, London, 1982.
- Shelland, J. (Ed.) **Educational Research for Policy Making in Australia**, Australian Council for Educational Research, Hawthorn, Victoria. 1979.
- The World Bank. **Education Sector Policy Paper**. The World Bank, Washington D.C. April. 1980.
- Thompson, J. **Policy Making In American Public Education. Framework for Analysis**. Prentice-Hall, Englewood Cliffs. N.J. 1976.
- Weiss, C. "Improving the Linkage between Social Research and Public Policy". In L.E. Lynn (ed.). **Knowledge and Policy, The Uncertain Connection**, National Academy of Science, Washington D.C. 1978.
- Weiss, C. "Knowledge Creep and Decision Accretion". **Knowledge and Policy, The Uncertain Connection**, National Academy of Science, Washington D.C. 1978.
- Weiss, C. "Knowledge Creep and Decision Accretion". **Knowledge Creation, Diffusion, Utilization**. Vol. I No. 3. 1980.
- Weiss, C. **Social Science Research and Decision Making**. Columbia University Press. New York. 1980.
- Wolanin, T.R. "Federal Evaluation Policy Making in the United States, The Case of Higher Education". **Viewpoints**. Vol. 5, No. 3. May, 1975.